



تركيا والأرمن " تاريخ من الدماء "

إعداد

محمود بسيوني

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة

تجدد الصراع المزمّن في اقليم "ناغورنو كاراباخ" يفتح مرة أخرى ملف النزاعات العرقية التي يغذيها التعنت القومي خاصة النزاع التاريخي بين الارمن والأتراك و التنافسات الجيوسياسية التي لا تشمل فقط الأرمن والأذربيجانيين ولكن الأتراك والروس أيضاً وما ينطوي عليه الصراع من تهديد لحياة المدنيين وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان وتغذية الارهاب العابر للحدود لحالة الصراع بين الطرفين المتنافسين على الاقليم المتنازع عليه .

يقع اقليم ناغورنو كاراباخ داخل أراضي أذربيجان وتسكنه أغلبية أرمنية تحظى بدعم من دولة أرمينيا وهو نزاع مسلح متجدد منذ أواخر القرن الماضي واستمر لسنوات، وتسبب في سقوط عشرات آلاف القتلى والجرحى من الجانبين وهو ما يشكل ضغطاً على حالة حقوق الانسان .

ورغم ان الأرمن يشكلون ٩٤٪ من النسيج الديمغرافي للإقليم الا ان اذربيجان ترفض التخلي عن الإقليم الجبلي الواقع بجنوب القوقاز، و تعود أطوار أزمة هذا الإقليم للقرن الماضي، فقبيل سقوط دولة العثمانيين، انهار النظام القيصري في روسيا وتمكن البلشفيون من استلام زمام الأمور عقب ثورة نوفمبر ١٩١٧، تزامناً مع ذلك، أعلن الأرمن والأذربيجانيون والجورجيون إنشاء دولتهم المستقلة بالقوقاز والتي عرفت باسم الجمهورية الترانسقوقازية الديمقراطية الاتحادية الا انها انهارت سريعاً حيث اختلفت هذه الشعوب الثلاثة حول المبادئ والأهداف، فلجأت جورجيا لإعلان استقلالها يوم ٢٦ مايو ١٩١٨ لتتبعها بعد ذلك كل من أرمينيا وأذربيجان اللتين أعلنتا انفصالهما بعد يومين فقط.

وعلى مدار عقود طويلة لم تفلح المبادرات الأممية في احتواء الصراع المتواصل والذي شهد عشرات المحاولات التركية الأذربيجانية لتطهير الاقليم عرقياً من الأمن فضلاً عن ذكرى مذابح الأرمن التي قادها الأتراك بالحرب العالمية الأولى وأسفرت عن مقتل نحو ١,٥ مليون منهم.

مذابح الارمن

اعترفت معظم دول العالم مؤخراً بالمذابح التي تعرض لها الارمن على يد الدولة العثمانية والتي راح ضحيتها أكثر من مليون أرمني على يد العثمانيين الذين يواجهون تنديداً دولياً وغضباً واسعاً، بسبب هذه المذابح التي سجلت كواحدة من أسوأ الجرائم ضد الإنسانية.

تعود القصة إلى عام ١٨٧٦ عقب تولي السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كانت قبل ذلك مطالبات بإصلاحات دستورية في الدولة العثمانية وبفكرة المساواة بين الملل والعرقيات الخاضعة لحكمها. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان للأرمن مكانة في تركيا، ونفوذ واسع، حيث ضمت الحكومة العثمانية ٢٣ وزيراً منهم.

طلب الأرمن اصلاحات دستورية تعطيتهم حقوقاً متساوية مع باقي شعوب الدولة العثمانية الا انهم تعرضوا لمضايقات واضطهاد في الولايات التي يقيمون ويتركزون فيها، وهي "فان" و"أرضروم" و"بتليس" و"معمورة العزيز" و"ديار بكر" وتدخلت روسيا لمسانده الأرمن .

وفي معاهدة برلين حصل الأرمن على ما عرف بالمادة ٦١ التي تقضي بأن تقوم الدولة العثمانية بإصلاحات في الولايات الأرمنية مع إخطار الدول الكبرى، وظهر لأول مرة هنا مصطلح تدويل القضية الأرمنية.

لم تنفذ الدولة العثمانية نص المادة ٦١ من معاهدة برلين، واتبع السلطان عبد الحميد سياسة التسوية والمماطلة، بعدها أسس السلطان عبد الحميد ما عرف بالفرق الحميدية، وهي فرق أو ميليشيات مسلحة متعصبة وبدأ السلطان في تغذية أفكارهم بأن الأرمن "كفار"، ويشكلون خطراً على الدولة الإسلامية والجامعة الإسلامية وهنا بدأت المذبحة الأولى، ووقعت بين تلك الفرق والأرمن في الفترة ما بين عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٨٩٦، وراح ضحيتها ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألفاً وسميت بالمذبحة الحميدية نسبة للسلطان عبد الحميد، وبسببها أطلق عليه في وسائل الإعلام الغربية السلطان الأحمر نسبة للدم.

أرغم السلطان عبد الحميد على إعلان الدستور عام ١٩٠٨ وحدثت صراعات بين أنصاره ممن أطلق عليهم الرجعيون الراديكاليون، وأعضاء الأحرار الدستوريون وفي خضم تلك الصراعات، وقعت مذبحة الأرمن الثانية عام ١٩٠٩ وراح ضحيتها ٣٠ ألف مسيحي، غالبيتهم من الأرمن.

وقد أصدر حينها شيخ الأزهر سليم البشري فتوى تحرم قتل الأرمن، ووجه رسالة للمسلمين في تركيا بأن يتقوا الله في كافة الرعايا من كافة الأديان.

سار الآلاف من الأرمن على أقدامهم في ظروف قاسية هرباً من المجازر باتجاه سوريا، دون طعام أو شراب وتسابق المتوحشون من الميليشيات العثمانية إلى بقر بطون الحوامل من النساء والرهان على نوع الأجنحة في بطونهم، وقتل من يتوقف منهم عن السير طلباً للراحة.

وبلغ عدد الضحايا في تلك المذابح بلغ مليوناً ونصف المليون بحسب الأرقام التي أعلنتها الأرمن، بينما قالت الحكومة العثمانية إن العدد لا يتجاوز ٧٠٠ ألف أرمني، مضيفاً أن الشريف حسين، جد الملك عبد الله الثاني ملك الأردن حالياً، أصدر وقتها مرسوماً لجميع القبائل بإيواء الأرمن واستضافتهم وحمايتهم مما يتعرضون له من مذابح، فيما جمعت المدن المصرية أموالاً لرعاية المهجرين منهم، الذين فروا من رحلات التهجير الجماعي والمذابح الجماعية ولجأوا إلى مصر.

وتزامناً مع تفكك الاتحاد السوفيتي لم تتردد هذه المنطقة التي تمتعت بحكم ذاتي في إعلان انفصالها عن أذربيجان لتندلع حرب طاحنة بين أرمينيا وأذربيجان حول كاراباخ أسفرت عن سقوط أكثر من ٣٠ ألف قتيل وجريح وتشريد عشرات الآلاف الآخرين قبل أن تعرف نهايتها بفضل اتفاق وقف نار ساهمت فيه بشكل رئيسي منظمة مينسك التي ظهرت مطلع التسعينيات لإيجاد حل للأزمة الأرمنية الأذربيجانية.

و تم التوقيع على وقف لإطلاق النار بواسطة روسية عام ١٩٩٤، لتصبح كاراباخ ومساحات من الأراضي الأذرية في هذا الجيب تحت السيطرة الأرمنية.

وخلال الصراع الذي أسفر عن نزوح أكثر من مليون شخص، فر أبناء العرقية الأذرية (كانوا يمثلون حوالي ٢٥٪ من تعداد السكان) من ناغورنو كاراباخ وأرمينيا، فيما فر الأرمن من أذربيجان. ولم يتمكن أبناء العرقيتين من العودة لديارهم منذ انتهاء الحرب.



وقد قتل جنود من كلا الطرفين خلال وقائع خرق متفرقة لخرق الهدنة. وتسبب إغلاق الحدود بين تركيا وأذربيجان في مشكلات اقتصادية حادة لأرمينيا، كونها دولة حبيسة.

وتتولى روسيا وفرنسا والولايات المتحدة رئاسة ما يعرف بمجموعة مينسك -ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا- والتي تبذل مساعي للتوسط من أجل وضع حد للنزاع.

وخلال الاستفتاء الذي أجراه الإقليم في ديسمبر ٢٠٠٦ واعتبرته أذربيجان غير شرعي، أقرت المنطقة دستوراً جديداً وكانت بعض بوادر التقدم تظهر من حين لآخر خلال لقاءات متقطعة بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا.

فقد أُحرز تقدم ملحوظ خلال المحادثات بين الزعيمين عام ٢٠٠٩، إلا أنه لم يستمر، ووقعت منذ ذلك الحين انتهاكات عدة خطيرة للهدنة، كان من أبرزها مقتل عشرات الجنود من الجانبين في أعمال عدائية متبادلة في أبريل ٢٠١٦.

وكانت الاشتباكات الاسوأ بين الجانبين عام ٢٠١٦ و تبادلت فيه أرمينيا وأذربيجان الاتهامات. وفيما حذر خبراء من وقوع الأسوأ دعت الأمم المتحدة وكبريات العواصم العالمية الجانبين للتهدة.

تركيا تصدر الارهاب للإقليم

وتتهم أرمينيا الدولة التركية بتصدير الارهابيين إلى ساحة المعركة ، وأكد السفير الأرميني في روسيا فارदान توجانيان أن تركيا أرسلت نحو ٤ آلاف مقاتل من شمال سوريا إلى أذربيجان، وسط قتال دائر في منطقة ناغورنو قره باخ الانفصالية، وإن المقاتلين يشاركون في المعارك الداخلية في قره باخ.

واكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الدفعة الأولى من المقاتلين السوريين، الذين ينتمون - على الأغلب- إلى فصيلي "السلطان مراد والعمشات"، وصلت بالفعل إلى أذربيجان للقتال ضد أرمينيا.

عكفت تركيا على تجنيد السوريين للقتال ضد أرمينيا في منطقة "ناغورنو كاراباك" المتنازع عليها بين أرمينيا وجارتها أذربيجان، وهي دولة حليفة لتركيا.

وانتقلت الدفعة الأولى، بحسب المرصد السوري، من عفرين شمال غرب حلب، مقابل مبالغ مادية تصل إلى ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ دولار أميركي للشخص الواحد.

ومن المعروف ان تركيا تقوم باستخدام بقايا التنظيمات الارهابية المسلحة السورية الموالية الى تركيا في صراعتها الاقليمية حيث سبق وقامت بنقل مقاتلين من سوريا الى ليبيا، ولها نشاط في دعم الارهاب العابر للحدود حيث تستخدم الارهابيين كورقة ضغط ومساومة على جيرانها وسط صمت دولي غريب وغير مبرر .

وتقف أنقرة مع اذربيجان في هذا الصراع، بسبب الخلاف التاريخي بين تركيا وأرمينيا وتمسك الأخيرة بملف الإبادة الأرمينية على يد العثمانيين أبان الحرب العالمية الأولى، ومطالبة أنقرة الاعتراف بها، وأن تأييد اردوغان لأذربيجان هو ورقة ضغط على أرمينيا للتخلي عن موقفها في هذه القضية.

وعلى الرغم من توالى الدعوات الدولية لوقف القتال والتحذير من اتساع رقعة المعارك بين الطرفين، ودعوة السيد أنطونيو غوتيريش أمين عام الأمم المتحدة إلى "وقف فوري للمعارك" دخل على الخط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. لم يدع الطرفين إلى ضبط النفس، على خلاف دعوات دولية إلى ذلك وقال لن تتردد تركيا في التصدي للهجوم على أراضي أذربيجان ودعم ما قام به الجيش الأذربيجاني، من قصف مدفعي مكثف للمناطق السكنية في منطقة توفوز على الحدود مع أرمينيا كما اعلن عن صفقات تسليم كبرى للجيش الأذري من قبل تركيا وهو ما يعد اعترافاً ضمناً من تركيا بأنها ستكون جزءاً من صناعة التوتر وتهديد حالة الأمن والسلم الدوليين بالمنطقة المتنازع عليها .

ووجه أردوغان تهديداته الى روسيا بشكل مبطن وغير مباشر بتهديداته ضد أرمينيا، محاولاً الرهان على التناقضات بين الدول ويمثل توجه اردوغان امتداداً للعداء التاريخي بين الأرمن والأتراك من جهة والطموحات الإقليمية التوسعية للرئيس التركي .

وتعكس تحركات تركيا طموحات اقليمية واضحة تجاه جنوب القوقاز لارتباطها بمحاولات احياء الدولة العثمانية القديمة والتي كانت تحتل تلك المناطق في الماضي و أصبح التدخل بصراعات المناطق المجاورة لها جزءاً من الدبلوماسية التركية التقليدية حيث زعزت تركيا بالفعل الوضع في عدد من المناطق المجاورة؛ الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا مما تسبب في معاناة لا حد لها لشعوب تلك المناطق.

العثمانية الجديدة

تحاول تركيا ونظام اردوغان احياء الخلافة العثمانية القديمة بثوب جديد تستخدم فيه قربها الجغرافي من جنوب القوقاز، وتمارس تأثيراً دينياً على أذربيجان، عبر الأنشطة الثقافية والتعليمية المرتبطة بامتدادات التنظيم الدولي لجماعة الاخوان المسلمين الارهابية وعناصرها المنتشرة في تلك المنطقة والمدعومة من انقرة .

كما يتحدث الشعب الأذربيجاني اللغة التركية، وعلى هذا الاساس حصل على موقع مميز بين باقي جيران تركيا حيث ان هدف الوحدة التركية هو خلق جبهة موحدة للدول والشعوب الناطقة بالتركية تحت قيادة تركيا وهو أمر مقلق خاصة من الجانب الأرميني خاصة وان انقرة تسعى دائماً لإشعال الوضع في الاقليم للضغط على ارمينيا وتسعى لإفشال كل محاولات السلام.

ومن جانب آخر، يواصل النظام الحاكم في تركيا العداء لأرمينيا، الذي تصاعد مع الاعتراف الدولي بالمذابح التي ارتكبتها العثمانيون بحق الأرمن في ١٩١٥. وقد نشر موقع إذاعة أرمينيا العامة تقريراً يفيد بوجود وثائق تتعلق بملف قضية قضائية في العاصمة التركية، تكشف عن خطط أنقرة لغزو أرمينيا واليونان.

ويقول كارين كريكوريان سفير أرمينيا في القاهرة، إنه من المهم إدراك أن جميع التطورات خلال العقدین الماضيين قادتنا إلى الوضع الحالي؛ حيث لا يوجد بلد مجاور تقريباً ليس على يقين من أن تركيا لديها خطة غزو ضدها.

في حالة الأرمن والدولة الأرمينية، فإن السياسة التركية المعادية لها جذور عميقة، حيث يشير السفير إلى الإبادة الجماعية للأرمن، الحروب ضد جمهورية أرمينيا الأولى (١٩١٨-١٩٢٠)، وخطط تركيا الفاشلة لغزو المناطق التي يسكنها الأرمن خلال الحرب العالمية الثانية والحصار الاقتصادي لأرمينيا الحديثة. وعلى الرغم من محاولات أرمينيا لتطبيع العلاقات بين البلدين، لم يتم تأسيس العلاقات الدبلوماسية. ويضيف، "اليوم، في القرن الحادي والعشرين،

تبني تركيا سياستها في منطقتنا على تقاليد القرابة مع أذربيجان، وتبرير الإبادة الجماعية للأرمن وإفلات هذه الجريمة من العقاب.

ويبدو واضحاً حجم العداء التركي لأرمينيا بسبب تمسك الأخيرة بتبني ملف قضية الإبادة الأرمنية على يد العثمانيين، ومطالبتها بضرورة اعتراف تركيا بجريمة الإبادة، ويعتبر اردوغان ذلك الصراع ورقة ضغط قوية لتقوية موقفه في مواجهة روسيا في كل من ليبيا وسوريا، نظراً للعلاقة التاريخية الوثيقة بين روسيا وأرمينيا؛ حيث تعد الأخيرة منطقة حيوية للنفوذ الروسي في القوقاز حيث تشكل مناطق الصراع الحالي بين أرمينيا وأذربيجان، شريئاً للعديد من المشاريع الحيوية لروسيا في مجال الغاز والنفط والمواصلات والسكك الحديدية.

الآليات الحقوقية

وفق الاستعراض السابق يظهر بوضوح انتهاك تركيا للمادة ١٩ من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة الدول المحايدة والدول الأخرى غير الأطراف في النزاع والذي ينص على العمل على حماية المدنيين في مناطق النزاع وكذلك المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والمرتبطة بحالات النزاعات المسلحة الدولية والتي تضم الحروب الأهلية التقليدية، والنزاعات المسلحة الداخلية التي تتسرب إلى دول أخرى أو النزاعات الداخلية تتدخل فيها دول ثالثة أو قوات متعددة الجنسيات إلى جانب الحكومة و تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص وعدم التمييز ضدهم أو تعريضهم للأذى وتحرم على وجه التحديد القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة.

تقضي بتجميع الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة وتوفير العناية لهم.

كما تمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في توفير خدماتها لأطراف النزاع كما دعت أطراف النزاع إلى وضع جميع اتفاقيات جنيف أو بعضها حيز التنفيذ من خلال ما يسمى "الاتفاقات الخاصة".

وهذه ليست المرة الأولى التي تنتهك فيها تركيا القانون الدولي الإنساني وتهديد حالة الامن والسلم الدوليين بإشعال الموقف العسكري في مناطق مجاورة لها بالتدخل لدعم طرف على حساب طرف آخر ونقل مقاتلين ومسلحين وهو ما يزيد من الازمة الانسانية ويرفع من التكلفة الانسانية وايقاع الضحايا في صفوف المدنيين في المناطق المتنازع عليها.

وكانت الامم المتحدة قد فتحت تحقيقاً في استخدام الحكومة التركية مقاولها شبه العسكري "صادات" في عمليات تجنيد المقاتلين الاجانب وتدريبهم على العمليات الارهابية واشارت الى ان السلطات التركية تعاقدت مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لتسهيل اختيار المقاتلين وكذلك إعداد الوثائق الرسمية والتعاقدية، بالتنسيق على ما يبدو مع الأجهزة الأمنية التركية، وجاء في الرسالة أن إحدى الشركات المذكورة في هذا السياق هي شركة صادات الدولية للاستشارات الدفاعية.

وهناك مخاوف عديدة من لجوء تركيا الى ارسال مقاتلين من الاطفال السوريين الى مناطق القتال في اقليم ناجورنو كارياخ خاصة وأن هناك معلومات وتحذيرات أممية وحقوقية من استخدام تركيا للأطفال السوريين للقتال دون الـ ١٨ سنة وإرسالهم للقتال في ليبيا وربما لجأت لهم في دعم الجيش الأذربيجاني خاصة وان الكثير من الأطفال دون سن



١٨ عامًا يذهبون من محافظتي إدلب وحلب السوريتين إلى بلدة عفرين شمالي البلاد بحجة العمل، وأحياناً بدون علم ذويهم، وهناك يخضعون للتجنيد من جانب فصائل موالية لتركيا وإرسالهم للقتال في ليبيا لدعم حكومة فايز السراج في طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وحقوق الطفل التي تصنف تجنيد القاصرين للقتال كـ"جريمة حرب".

ولجأت تركيا إلى حيل لإقناع الأطفال ممن هم دون سن ١٨ عاماً لترك بلدهم من أجل السفر وحمل السلاح في ليبيا حيث تبدأ الرحلة من أدلب وحلب إلى عفرين بحجة العمل هناك دون إخبار ذويهم ليتم تجنيدهم بعفرين من قبل الفصائل الموالية لتركيا".

كما يعكف الجانب الارمني على توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتها القوات الأذربيجانية ضد سكان الاقليم من الارمن وغيرها من المناطق التي تحاول قوات اذربيجان السيطرة عليها بدعم من تركيا

وقامت أرمينيا، بتقديم طلب عاجل للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير بحق أذربيجان، فيما المعارك مستمرة في منطقة ناغورني كاراباخ الانفصالية، وجاء الطلب إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا الذي مقره في ستراسبورغ (شرق فرنسا)، بموجب المادة ٣٩ من نظامها، التي تسمح باتخاذ تدابير طارئة عند وجود خطر وشيك لأضرار يتعذر إصلاحها .

وأوضحت المحكمة في بيان "طلبت الحكومة الأرمينية من المحكمة إبلاغ الحكومة الأذربيجانية بوقف الهجمات العسكرية على السكان المدنيين على طول خط التماس بين القوات المسلحة لأرمينيا" والكف عن استهداف السكان المدنيين والممتلكات المدنية والمراكز السكنية ."

وكل من أرمينيا وأذربيجان عضو في المجلس الأوروبي منذ عام ٢٠٠١، وهي منظمة أوروبية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون.